# دور التشريعات في حماية مصادر الموارد المائية
# العراق انموذجا

The role of leqislation in protectinq waterresources sources:
lraq is a model

**م.د. علي بلاسم طراد آل چهف**
**كلية الامام الكاظم (ع) ـ أقسام ذي قار ـ العراق**
Dr. Ali Blasim Trad Al-Jahf
Department of Law - Imam Al-Kadhim College (PBUH) –
Departments of Dhi Qar - Iraq
Aliblasm11@gmail.com

**الخلاصة:**
الماء من الثروات الطبيعية المهمة، ومورد حيوي لديمومة أشكال الحياة كافة، وهو من أعظم الثروات التي أنعم الله تعالى بها على عباده، ويمثل الحصول على الموارد المائية وضمان حماية مصادرها شرطا أساسيا لاستقرار وازدهار الدول ومدى تطورها، حيث ترتبط المياه ارتبطا وثيقا بالعوامل الاقتصادية المختلفة، لذلك يجب إدارة استخدام المياه المحلية والإقليمية والدولية وضمان إدارتها إدارة مستدامة لديمومتها وحماية جودتها والتوزيع العادل لها، حيث تؤثر السياسات والبعد السياسي على توفر وجودة الموارد المائية على التنمية البشرية وزيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني، لذلك يتطلب تظافر جهود المجتمع الدولي بالمحافظة على الموارد المائية ودرء المخاطر التي تتعرض لها وتوفير الحلول المستدامة لإدارة موارد المياه، وإلزام الدول المائية ودول المنبع ودول الأنهر والروافد الحدودية التي تمر من عبرها المياه بالالتزام بالاتفاقات الدولية، والتعاون مع المنظمات الدولية ورسم السياسات العامة وحوار التفاوض حول المياه المشتركة.

**الكلمات المفتاحية:** المواد المائية ، الحماية، التشريعات الوطنية، الاتفاقيات الدولية.

Abstract:
One of the most important priorities for the advancement of societies and their access to better societies is the extent to which countries are able to invest their human energies, and that the success and sustainability of development programs depends on the participation of the human element and the good use of its diverse energy, each of which contributes as much as he can in building and stabilizing society. And since the process of human development is based on granting work and building opportunities to society without placing restrictions on narrow foundations that prevent some from contributing to building society, and since women are an active element in the development process and constitute an essential element for the process of sustainable development, so the advancement of women is Empowering them and establishing legal rules to protect those rights is one of the main pillars of society's development .and progress and advancement
Protection of rights, empowerment of women, national legislation, international .agreements

**المقدمة**

يؤكد التاريخ الإنساني إن موارد المياه ومنذ نشأة الإنسان كانت العامل الرئيس المحدد لمكان إقامة الإنسان واستقراره، فالإنسان منذ أن وجد على الارض ادرك ان الماء ضروري لحياته واستدامتها فحيث وجد الماء دبت الحياة في الأرض، وهو الأمر الذي ساعد على نشأة أعظم الحضارات في العالم كانت بمحاذات ضفاف الأنهار ومنها حضارة بلاد الرافدين، لذلك يعد موضوع المياه أحد المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام خاص من قبل الأفراد والحكومات في مشارق الأرض ومغاربها، وإن إدارة الموارد المائية تلعب دورا مهما في مسألة الأمن المائي وعلاقتها بالتنمية المستدامة بمفهومها الواسع، مثل التنمية الاقتصادية والسكانية والإقليمية، حتى ان مسألة موارد المياه باتت تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية لدول المنبع في الضغط على دول المصب مع تزايد حاجاتها من المياه، وهذا ما يسبب تزايد الأزمات بين دول المنبع والمصب.

**أهمية البحث:** يهدف البحث إلى حماية الاستخدام الأمثل لمصادر المياه بين الدول في كل من العراق وسوريا وتركيا مع الاستمرار بالتعاون الإقليمي والدولي لضمان حقوق تلك الدول في قسمة عادلة لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات.

**مشكلة الدراسة:** تتمحور مشكلة الدراسة حول تأثير السياسة المائية لدول المنبع على دول المصب وشعوبها ومنها العراق، وما مدى كفاية وكفاءة القواعد الدولية والتشريعات الوطنية لحماية مصادر المياه وضمان الاستخدام المنصف والعادل لتوزيع مياه الأنهار الدولية.

**نطاق البحث:** اقتصرت دراسة البحث حول حوضي نهري دجلة والفرات وروافدهما والمشاريع المقامة عليهما، والسياسة المتبعة في توزيع المياه بين دولة المنبع والدولة المجرى ودولة المصب مع بيان القوانين العراقية والدولية لضمان التقسيم العادل لمصادر المياه بين الدول المتشاطئة.

**منهج البحث:** اتبع الباحث في هذه الدراسة منهجية تعتمد على مجموعة من الدراسات النظرية المكتبية المبنية على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، حيت تم استخدام المنهج الاستقرائي في جمع مصادر البيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية والمترجمة، في حين تم الأخذ بالمنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مسألة المياه خاصة في نهر دجلة والفرات وروافدهما، ومن ثم وصف وتحليل الأوضاع الجيوسياسية والاتفاقيات والقوانين الدولية حول تقاسم مياه الأنهار الدولية والأنهار العابرة بين الدول المتشاطئة، ووصف وتحليل السياسة المائية لتلك الدول مع دراسة أثر السدود والمشاريع التنموية التركية والسورية على النهرين بالنسبة لدولة المصب مثل العراق.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث على مطلبين، تناولنا في المطلب الأول، مصادر الموارد المائية، حيث درسنا المياه السطحية ومياه الأمطار والمياه الجوفية في ثلاثة فروع، أما المطلب الثاني، بحثنا في اشكالية ودور دول الجوار الإقليمي بين دولة المنبع، ودولة المجرى ودولة المصب، كتركيا وسوريا والعراق، ودور المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية في حماية مصادر المياه في أربعة فروع.

## المطلب الأول
## مصادر الموارد المائية

الماء مادة ضرورية للحياة وبدونه تموت الكائنات الحية كالإنسان والحيوان والنبات، وقد جاء ذكر الماء في القرآن الكريم في عشر آيات من عشر سور قرآنية منها الآية الشاملة في قصة خلق السماوات والأرض "وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون"، ونظرا لأهمية الماء فقد اعتبره الإسلام ملكا عاما لكل الناس حيث ورد في الحدث الشريف "الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار"، وتتعدد أنواع مصادر المياه على كوكب الأرض، إلا إنه يمكن إجمالها في ثلاث مصادر بحسب طبيعتها

هي: المياه السطحية ومياه الأمطار والمياه الجوفية.

**الفرع الأول**
**المياه السطحية**

هذه المياه تتواجد على سطح الكرة الأرضية وهي سهلة المنال وتكون متاحة للاستخدام بسهولة، تشكل المورد المائي الأكبر في كمية الحصول على المياه، وتتكون هذه المياه من خلال الأنهار الكبيرة أو الصغيرة، فضلا عن البحيرات والبحار، وإن طبيعة هذه المياه يمكن أن تكون مشتركة بين دولتين أو أكثر، لذلك يتطلب التوزيع العادل والمنصف بين تلك الدول وأن تتحدد كمية المياه التي يمكن استغلالها بين تلك الدول وفقا للاتفاقيات الثنائية أو المشتركة بين تلك الدول المتشاطئة، فيما تقسم الأنهار إلى نوعين، أما أن تكون أنهار وطنية وهي التي تقع جميع منابعها ومصابها وروافدها في إقليم دولة واحدة، أو أنهار الدولية تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر.

فنسبة الماء في الكون محفوظة بين ماء عذب ومالح وسطحي وجوفي وأنهار وبحيرات ومحيطات وبحار، لذلك تقدر أهمية وحيوية الماء بقدر ما يحافظ عليه الإنسان، وتلافيا لأزمات مائية يعمد مشرعي العالم للاهتمام بحماية المياه من سوء الاستعمال والتلوث [1].

**الفرع الثاني**
**مياه الأمطار**

تعد الأمطار أكثر أشكال التساقط شيوعا على سطح كوكب الكرة الأرضية، وتعتبر المصدر الرئيس لجميع المياه السطحية والمياه الجوفية، وتستخدم مياه الأمطار الموسمية في العديد من المسائل الخاصة باحتياجات السكان وتعتمد في ذلك على كمية المياه التي يمكن الحصول عليها على شدة الأمطار وعلى طريقة تجميع المياه وحفظها وسبل الاستخدام ونوعية المياه المجمعة.

**الفرع الثالث**
**المياه الجوفية**

تتواجد المياه الجوفية في طبقات الصخور في قسم من القشرة الأرضية إذ تصل مياه الأمطار والثلوج الذائبة إلى داخل الطبقات بين الصخور ومن خلال المسامات الموجودة في التربة حيث تعد مياه جوفية [2]، حيث توجد هذه المياه في الجزء العلوي من القشرة الأرضية الذي يعرف بمنطقة الشق الصخري، ويعد مصدره الرئيس مياه الأمطار والتي تنتج من خلال تجمع جزء كبير من مياه الأمطار على سطح الأرض فتشكل الأنهار ويترشح الجزء الآخر منها من خلال مسامات الأرض وشقوقها على شكل خزانات ثابتة تتحول بعدها إلى أحواض مائية تتجمع في باطن الأرض، التي تكون على شكل طبقة صخرية أو رسوبية قادرة على احتواء

كمية من المياه والتي تتكون في طبيعتها من مواد غير مدمجة مثل الرمال والحصى أو صخور مدمجة مثل الحجر الرملي أو الحجر الجيري المتحصي.

**المطلب الثاني**
**اشكاليات دولة المنبع ودولة المجرى ودولة المصب في تقاسم المياه المشتركة**

تعد المياه عاملا حيويا مهما للحياة، مثلها كذلك كمثل الهواء، فضلا عن أنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من منظومة تطور الانتاج التي تؤدي إلى تحقيق الثراء والرفاهية للمجتمعات البشرية، غير إن استدامة استخدام تلك المياه وإدارتها إدارة سليمة ومنتجة تتأثر كثيرا عندما تكون مصادر تلك المياه عابرة للحدود وخاصة عندما تعتمد البلدان على مصدر واحد للمياه، لذلك تتأثر البلدان الواقعة في الشق الأدنى لمجرى المياه في كمية ونوعية المياه التي تصل إليها، بحسب آلية استخدام البلدان الواقعة في الشق الأعلى لمجرى المائي، لذلك غالبا ما يؤدي الاستخدام غير العادل للمياه المشتركة وعدم التعاون بين الدول المتشاطئة إلى التنافس والصراع بين تلك البلدان.

تتميز معظم الأنهار العربية ومنها نهري دجلة والفرات بأن منابعها من دول غير عربية، وبالتالي تكون إدارة هذه الأنهار مشتركة بين دول عربية ودول غير عربية، ولأجل استثمار مياه النهرين، أقدمت كل من تركيا وسوريا والعراق بتخطيط لإنشاء مشاريع لاستثمار مياه أنهار كل من الفرات ودجلة للاستفادة منها بري الأراضي الزراعية وانتاج الطاقة الكهربائية، فضلا عن استخدامها لحاجات السكان بصورة خاصة.

وكان اقدام تلك الدول باستغلال مياه الأنهر لصالحها وخاصة تركيا دولة المنبع وسوريا دولة المجرى دون أي اتفاقية أو تنسيق بين هذه الدول، وبسبب محدودية تلك المشاريع في الماضي وقلة الاحتياجات المائية، لم تصل الحالة إلى درجة نشوب خلاف حول الحصص المائية.

الفرع الأول
دور تركيا دولة المنبع في أزمة المياه

تركيا هي دولة منبع نهري دجلة والفرات وتبلغ مساحتها ٧٨٠ ألف كيلو متر مربع، وعلى ضوء معدلات الزيادة السكانية وصل عدد سكانها إلى ٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، ويتوقع الخبراء أن يصل العدد إلى ٩١ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، وقد بلغت احتياجاتها المائية إلى ١٩،٥ مليار م٣ سنويا في عام ٢٠٠٠، ويتوقع الخبراء المختصين في مجال المياه يصل احتياج تركيا من الماء إلى ٢٦،٢٨ سنويا عام ٢٠٢٥.

**أولاً: نهر دجلة:** ينبع نهر دجلة من بحيرة هزار الموجودة في جبال طوروس الواقعة إلى جنوب شرق تركيا، وتبعد البحيرة حوالي ٨٠ كم عن منابع نهر الفرات، يبلغ طول نهر

دجلة الكلي نحو ١٩٠٠كم، ويتكون من مجموعة من الينابيع في تركيا منها، بطمان صو وهو منبع غربي يجري من المرتفعات المحيطة ببحيرة كولجك، ومنبع آخر شرقي يسمى بوتان صو يتكون من منابع عديدة تنحدر من الجبال المحيطة ببحيرة وان، وبالتقاء الرافدين بطمان صو وبوتان صو يكونان نهر دجلة، يعبر النهر الحدود التركية ويسير داخل الأراضي السورية بطول حوالي ٥٠كم، بعدها يجري في أراضي وعرة بالاتجاه الجنوبي الشرقي حتى يدخل الأراضي العراقية عند قرية فيشخابور بطول يبلغ حوالي ١٤٠٠كم، ويصب في النهاية في الخليج العربي، وعندما يصل النهر إلى مدينة الكوت يتفرع إلى نهرين هما نهر الغراف ونهر الدجيل.

**ثانياً: نهر الفرات** : نهر الفرات من الأنهر الدولية المعروفة وفقا للجغرافية الجيوسياسية، كونه من الأنهار الإقليمية العابرة للحدود لثلاث دول إقليمية هي تركيا وسوريا والعراق، وهو أطول أنهار الشرق الأوسط وأكبرها من حيث مساحة حوض التغذية، وثاني الأنهار في المنطقة من حيث الوارد المائي، ينبع من مرتفعات جبال طوروس من هضبة الأناضول تركيا حاليا من عند ارتفاع يزيد على ٣٠٠٠ – ٣٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من التقاء رافدين رئيسين هما، فرات صو ومراد صو اللذان يلتقيان عند مدينة كيبان ويكونان نهر الفرات، ويجري النهر باتجاه جنوبي شرقي حتى يدخل الأراضي العربية في سوريا بالقرب من مدينة جرابلس، يجري نهر الفرات في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية ومن ثم يدخل الأراضي العراقية ليلتقي مع نهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.

يبلغ طول النهر حوالي (٢٣٠٠) كيلو متراً منها (٤٢٠) كيلو متراً في تركيا ومنها (٦٨٠) كيلو متراً في سوريا و (١٢٠٠) كيلو متراً في العراق، ويعتبر نهر الفرات من الأنهار التاريخية المهمة في تاريخ العالم [3]، ويقدر ايراد النهر السنوي من المياه بـ (٣١،٨٢) مليار متر مكعب في المتوسط [4].

أهم المشروعات المائية والتنموية في التركية:

المشروعات المائية:

**١- سد كيبان ١٩٧٣:** هو أول السدود التركية الكبيرة، انشأ على نهر الفرات وأقيم في منطقة التقاء الرافدين الرئيسين قرة صو ومراد صو، وكان بارتفاع ٢١١ متر وطاقة تخزينية خلفه مقدارها ٣٠،٧ مليار م٣، وكان الهدف الرئيسي من إنجازه هو توليد طاقة كهربائية سعة ١٣٤٠ ميجاواط، ويبلغ معدل إنتاجه للطاقة سنويا ٥،٨٧ مليار كيلوواط/ساعة [5].

**٢. قراقايا ١٩٨٦ :** فهذا السد يقع إلى الجنوب من سد كيبان على نهر الفرات بمسافة ١٦٦ كم ويبلغ ارتفاعه ١٧٣ متر، ويعد ثاني أكبر سد في تركيا وقدرته التخزينية ٩،٥ مليار م٣، والغاية من إنشائه هو كذلك الحصول على الطاقة الكهربائية، حيث أن السد يضم محطة كهرومائية بسعة ١٨٠٠ من وحدات توربينية سعة كل منها ٣٠٠ ميجاواط، ويبلغ معدل إنتاجه السنوي من الطاقة الكهربائية ٧،٥ مليار كيلوواط/ ساعة [6]، وقد وافق البنك الدولي على تمويل إنشاء السد بعد أن تأكد من قيام تركيا بإخطار كل من سوريا والعراق بمشروعها، وتم ملء الخزان تدريجيا وببطء تمشيا مع تعهدات تركيا للبنك الدولي واستغرق ملؤه من يونيو ١٩٨٦ إلى سبتمبر ١٩٨٨ [7] .

**٣. سد أتاتورك ١٩٩٢:** وهو رابع أكبر سد في العالم وأكبرها في تركيا، حيث تبلغ طاقته التخزينية ٤٨،٥ مليار م٣ من المياه، ويصل ارتفاعه إلى ١٧٩ متر وهو يبعد بمسافة ٢٠٠ كم إلى الجنوب من سد قرقايا وتفصله عن الحدود السورية ٦٥ كم .

وأهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة، فهو يضم محطة كهرومائية ذات ثماني وحدات توربينية قدرتها الكلية ٢٥٢٠ ميجاواط، وتنتج طاقة سنوية قدرها ٨،٩ مليار كيلوواط/ ساعة [8]، كما يهدف السد إلى ري مساحات واسعة من الأراضي الجديدة، ومن الملفت للنظر أن تمويل إنشاء السد لم يتم عن طريق البنك الدولي الذي اشترط على تركيا الاتفاق مع سوريا والعراق على إنشاؤه حتى لا يلحق الضرر بالدول المجاورة المشتركة في حوض النهر، ورفضت تركيا شرط البنك الدولي، كما رفضت تركيا فكرة مناقشة الموضوع مع الدول المجاورة، ولجأ الرئيس التركي وقت ذاك "تورجوت أوزال" إلى القطاع الخاص الأوروبي والأمريكي، فقامت عدة شركات وبنوك سويسرية وألمانية وايطالية بتمويل المشروع بتكلفة قدرها ٤،٢ مليار دولار والأمريكي، تحت إشراف أمريكي على التنفيذ وفي عام ١٩٩٢ انتهى العمل بهذا السد الذي يعتبر أضخم المشروعات التركية على نهر الفرات [9] .

وقد قدر الخبراء أن المساحات الهائلة التي سيرويها سد أتاتورك ستمكن تركيا من التحول إلى دولة زراعية كبرى في المنطقة لما يحجزه من مياه تقدر بـ ٤٨،٥ مليار م٣ مما سيساعد على ضمان مياه منتظمة لدى خمس محافظات جافة جنوب شرقي تركيا ذات المستوى الاقتصادي المنخفض جدا مقارنة بالغرب التركي، إذ تضم المنطقة أغلبية كردية وأرمن إضافة إلى لواء الإسكندرونه، وتنظر تركيا لهذا المنطقة من خلال تنميتها، كما ترمي تركيا لإقامة بنية

تحتية زراعية وصناعية من شأنها تدعيم الوجود التركي بقوة في المنطقة [10] .

**٤. سد إيليسو:** ويعد سد إيليسو ثاني أكبر سد في تركيا بعد سد أتاتورك المقام على نهر الفرات، تم تشيد هذا السد الضخم من جانب تركيا على نهر دجلة لتوليد الطاقة الكهرومائية بقيمة تقديرية تصل إلى ١٢٠٠ميغاواط من الكهرباء لتزويد جنوب شرق تركيا، حيث بدأت تركيا ببناء السد في عام ٢٠٠٦، ودخل حيز العمل بكامل طاقته في كانون الأول/ ,٢٠٢٠

**٥. نفق شانلى أورفا ١٩٩٠ :** هذا المشروع يرتبط بسد أتاتورك، حيث ان النفق يأخذ مياه الري من خزان أتاتورك لينقل مياه الفرات إلى سهول أورفة وحران ومردين وجيلان بينار، حيث يبلغ طول النفق ٢٦،٤ كم وقطره ٧،٥ يروي ٤٧٦،٤٧٤ هكتار، ويعد هذا النفق من أكبر الأنفاق الإروائية في العالم، فقد بدأ تنفيذه سنة ١٩٧٨ وانتهى عام ١٩٩٠ [11] .

**٦. سد بيرجيك ٢٠٠٠ :** هذا السد مقام على نهر الفرات لغرض تنظيم المياه، فضلا عن توليد الطاقة الكهربائية بطاقة توليد ٢،٥ مليار كيلوواط/ ساعة سنويا، وكذلك ري ٦٦ ألف هكتار من الأراضي بمتوسط تدفق سنوي لمياه نهر الفرات تقدر حوالى ٣٠ مليار م٣ سنويا حتى بعد احتجاز المياه.[12]

**٧. سد كاركاميش :** السد مقام على الفرات لغرض تنظيم المياه وكذلك توليد الكهرباء، فضلا عن أن كل من السدين بيرجيك وكاركاميش سوف يمكنان من الحصول على تنظيم أفضل لمياه النهر، إضافة إلى هذه السدود هناك مجموعة أخرى من السدود التركية مازالت تحت الإنشاء [13].

**المشروعات التنموية:**

**١. مشروع الجاب(GAP):** يعد مشروع جنوب شرق الأناضول والمعروف بمشروع الجاب(GAP) أهم وأضخم مشروعات التنمية التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول، وهذه الهضبة فقيرة الموارد مساحتها ٧٤ ألف كم٢، تمثل ١٠% من المساحة الكلية لتركيا تسكنها أغلبية كردية، ويجتازها نهرا دجلة والفرات، المشروع يهدف إلى التوسع الزراعي على مساحة ١،٧ مليون هكتار في هذه المنطقة اعتمادا على الري من النهرين وتحويل المنطقة إلى إقليم منتج للحبوب والخضار والفواكه لتلبية حاجات السكان وتصدير الفائض[14]، بعد إتمام هذا المشروع تصبح تركيا سلة غذاء الشرق الأوسط، فضلا عن إنتاج الطاقة الكهربائية من السدود المقامة أو التي ستقام على النهرين والتي تقدر حوالي بنحو ٢٧ مليار كيلوواط/ساعة أي ما يعادل نصف الطاقة الكهربائية الحالية المنتجة في تركيا [15] ، فيما قدرت نسبة الأنفاق على المشروع

حوالي ٣٢ مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠٠٢[16].

فالجاب مشروع متكامل ينقسم إلى ١٣ مشروعا منها سبعة في حوض الفرات [17]، وستة في حوض دجلة، وكل مشروع من هذه المشروعات يشمل على سد أو أكثر بالإضافة إلى العديد من المنشآت وقنوات الري، ويتضمن كذلك المشروع إقامة ٢٢ سدا و١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة والفرات [18]، حيث يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول أحد مشاريع تركيا لحل مشكلة المياه، وهذا ما يساعد على تمكين تركيا أن تلعب دورا مهما سياسيا واقتصاديا أكبر في الشرق الأوسط، فضلا عن ما يلحظ من أن تركيا تتلقى تشجيعا ومساندة كبيرة من معظم الدول الأوروبية والأجنبية لتعزيز وتقوية مكانتها في المنطقة، وحقيقة ذلك يتمثل في كون هذا المشروع يلقى قبولا من الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية، ونكتفى في هذا الصدد بإيراد عدة اقتباسات من أقوال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون [19] : "علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكي تلعب دورا سياسيا واقتصاديا أكبر في الشرق الأوسط، واذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي . الإسرائيلي فإن مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة".

وبداية فكرة التفكير في مشروع تنمية شرق الأناضول GAP، ترجع إلى مطلع بداية الثمانينات عندما ساءت فجأة العلاقات بين الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) حتى دخلت في أزمة خطيرة بسبب تصاعد حدة الحرب الأهلية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، ويرجع هذا الاحتدام الهيدروسياسي إلى المشروع التركي الخاص بإقامة منشآت مائية ضخمة ترمي إلى تطوير جنوب شرق الأناضول وتنمية المنطقة، هذا المشروع يكشف عن مبادرة ذات أبعاد تتجاوز عمليات التنمية والتطوير وترمي إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: [20]

١. السيطرة تماما على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة السدود والقنوات تمكنها من التحكم بالمتر المكعب تقريبا في كميات الماء التي يتم صرفها إلى الجزء الأسفل من النهرين.

٢. التخلص من مطالب الأكراد المتعلقة بالاستقلال الذاتي عن طريق التوصل إلى جغرافيا جديدة لا تتلاءم مع أي نزعات انفصالية.

٣. إيجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني الموجودين في أغلب الأحوال في الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين وعلاوة على

العربيتين سوريا والعراق، وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة عنهم بعيدا عن الحدود، المشاكل العديدة المتواصلة الناجمة عن إقامة سد أتاتورك، فقد أثارت المواقف بعيدة المدى للإنشاءات التركية على نهري دجلة والفرات في إطار (مشروع الجاب GAP) القلق لدى كل من سوريا والعراق والسكان الأكراد في جنوب شرق الأناضول [21] .

حيث ان هذا المشروع الزراعي الصناعي لتركيا يغير تماما الأوضاع في جنوب شرق هضبة الأناضول التركية، وهذا سرعان ما انعكست عواقبه على العلاقات الثنائية مع العراق وسوريا، وكذلك على الوضع في كردستان، مما أدى إلى تفاقم التوترات الإقليمية والمحلية بشكل خطير، فهذه المنطقة تضم الأكراد وعرب لواء الإسكندرونه، وتنظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها من خلال إرساء البنية التحتية الزراعية الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تطوير قطاعات التصنيع والتعليم والمواصلات والصحة والإسكان والسياحة وغيرها، ولرفع مستوى الدخل لسكان منطقة الأناضول الجنوبية الشرقية التي تعد من أقل المناطق التركية تطورا حيث لم يكن يتعدى نصيب الفرد أكثر من ٢٧% من الناتج القومي للبلاد [22] .

**٢. مشروع أنابيب السلام:** مشروع أنابيب السلام التركية يعتبر من المشروعات المستقبلية لتركيا بوجه خاص، وللنظام الاقتصادي الشرق أوسطي بشكل عام، حيث كانت تحلم تركيا بمشروع أنابيب السلام والذي لم يتحقق فعليا على الأرض[23]، حيث كان من المؤمل أن يعمل مشروع أنابيب السلام التركية على توجيه جزء من مياه تركيا إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي، ولو تم إقرار هذا المشروع لأتاح بذلك الفرصة لتقديم حل تقني مثير حقا للاهتمام، غير أن النزاعات بين شعوب المنطقة تبلغ حدا يجعل من المستحيل النظر إلى الحلول التقنية دون الاعتبار لما قد يختفى وراءها من نوايا سياسية، وعليه فإن مصير هذا المشروع ستحدده أولا الاعتبارات المستقبلية [24].

وإنه طبقا لوجهة نظر تركيا ولسياستها المائية بكونها دولة لديها منابع ومصادر غنية بالمياه، يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد جيرانها وعلى رأسهم إسرائيل باحتياجاتهم من المياه من خلال انابيب ضخمة، وتساعدها في هذا الشأن الولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد في حديث لشيمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي سابقا عام ١٩٩١ما نصه: "أن المعادلة التي ستحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط

السعودي . الأيدي العاملة المصرية . المياه التركية . العقول الإسرائيلية"، وبالرغم من هذه المقولة المغرضة فلا يمكن تطبيقها على المنطقة العربية حيث يوجد في الوطن العربي العديد من الجامعات والمعاهد المتخصصة بالإضافة إلى عدد كبير من العلماء الذين لهم قدرة كبيرة على التخطيط في مجالات المياه والتنمية المختلفة وكان الهدف من هذه المقولة هو إبراز ما تحدث به وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز وآلية التفكير والتخطيط في السيطرة على المياه [25].

حيث ان من شأن مشروع خط أنابيب السلام أن يسمح لتركيا بتقاسم مياه نهري سيحان وجيحان مع بلدان أخرى في المنطقة [26]، فمنبع ومجرى النهران سيحان وجيحان بأكملهما داخل تركيا ويتخذان مسارين متوازيين على محول شمال جنوب إلى أن يصبا في البحر المتوسط عند خليج الإسكندرونه، حيث يبلغ إجمالي تدفق النهرين حوالي ٣٩،١٧ مليون م٣ سنويا، وان تخطط تركيا لاستغلال ما يقرب من ٢٣،٠٧ مليون م٣ منها في الري وتوليد الطاقة الكهرومائية، أما الكمية المتبقية ومقدارها ١٦،١ مليون م٣ فتذهب إلى البحر المتوسط [27].

فتركيا إلى جانب رغبتها في استخدام المياه لتدعيم وتقوية دورها الجيوسياسي في المنطقة، فإنها أيضا تريد مقايضة الماء بالبترول، حيث أن تركيا تستورد ٥٠% من احتياجاتها السنوية من الطاقة وأن ٢٥% من إنتاجها من الكهرباء يتوقف على وقود مستورد من الدول العربية، وأن فاتورة مشترياتها من النفط عام ١٩٩٠ بلغت ٣،٥ مليار دولار [28]، لذلك فتركيا بسبب موقعها الجغرافي ووجود منابع نهري دجلة والفرات فهي تحظى بكميات وفيرة من المياه مما جعله تتحكم في مياه النهرين.

**الفرع الثاني**

**دور سوريا دولة المجرى المائي في أزمة المياه**

يجري نهر الفرات بعد خروجه من الأرضي التركية بالاتجاه الجنوبي الشرقي حتى يدخل الأراضي السورية بالقرب من مدينة جرابلس، حيث تصب منه روافد عدة في الأرضي السورية ثم يستمر بجريانه بالاتجاه الجنوبي الشرقي حتى يدخل الأراضي العراقية عند مدينة حصيبة في قضاء القائم، فسوريا هي دولة مجرى تبلغ مساحة سوريا ١٨٥ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ٢٣،٥ مليون بحسب إحصاء عام ٢٠١٢، بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في سوريا نحو ٤٥% من مجموع المساحة الكلية [29]، وعلى الرغم من اعتبار سوريا من الدول ذات الموارد المائية المحدودة، إلا أنه ليس هناك ثمة خطر حقيقي يهدد الامتدادات المائية للأنشطة الأهلية

والصناعية والخدمية ما عدا الزراعة؛ لأن كل تلك الأنشطة لا تستهلك حوالي أكثر من ١٥% من مجموع المياه المستثمرة حاليا، حيث تقدر تلك النسب من المياه الكلية بنسبة ١١،٧ مليار سنويا تمثل ٣٩،٦ % ، وأما الصناعة فتستهلك حوالي ١٩٤مليون م٣ سنويا تمثل ١،٧% فقط من المياه الكلية [30].

في حين إن من المفروض أن ما يتوافر لسوريا من مياه سطحية يصل إلى حوالي ٣٣،٧مليار م٣ من بينها ٢٦ مليار م٣ من الفرات وروافده [31] ، ووفقا للاتفاق الثنائي الذي عقد في عام ١٩٨٧، والذي تم تجديده في عام ١٩٩٠ بين تركيا وسوريا، فإن مقدار ما يصل لسوريا هو ١٥،٧٥ مليار م٣ من مياه الفرات وتحصل سوريا بمقتضى الاتفاق الثنائي الآخر الذي تم توقيعه مع الجارة العراق في عام ١٩٩٠ على ٦،٦ مليار م٣ [32] ، وبحسب تقديرات FAO [33]، فإن نصيب الفرد في سوريا وصل إلى (١٠٠٨) م٣ سنويا، بينما تعتبر مصادر أخرى [34] ، أنه وصل إلى ٢٣٨٦ م٣ سنويا، وهذا يؤشر أن سوريا في كلا المصدرين ليست دولة ندرة مائية [35].

يتميز مجرى نهر الفرات داخل الأراضي السورية بسرعته النسبية وعدم استقرار قاع النهر وكثرة الجزر فيه، حيث تصب في النهر داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد أولها رافد الساجور عند الضفة اليمنى للنهر حيث تبلغ مساحة حوض تغذيته ٢٣٥٠كيلو مترا مربعا ويبلغ معدل إيراده السنوي بحدود ١٨٠ مليون متر مكعب، ثم يصب فيه رافد الخليج على الضفة اليسرى جنوب مدينة الرقة التي تبلغ مساحة حوض تغذيته ١٤٤٠٠ كيلو متر مربع ومعدل إيراده السنوي ١٥٠ مليون مترا، وأخيرا رافده الرئيسي نهر الخابور الذي يلتقي بالنهر جنوب مدينة دير الزور عند البصيرة وعلى ضفته اليسرى والذي تبلغ مساحة حوض تغذيته ٣٦٩٠٠ كيلو متر مربع ومعدل إيراده السنوي ١،٥ مليون متر مكعب كما تصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان [36] ، حيث يمتد نهر الفرات داخل الأراضي السورية بمسافة ٦٧٥كم، وتشغل سوريا الحوض الأوسط في مجرى هذا النهر، وبذلك تصبح تركيا دولة المنبع والعراق دولة المصب، ويغطى حوض نهر الفرات ٦،٥ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة [37] ، وتعتمد سوريا على نهر الفرات في ٨٠ % من احتياجاتها المائية المتجددة ويقدر الإيراد السنوي من الفرات ٣ حوالي ٣٠ مليار م٣ سنويا، لذلك يعد النهر بمثابة العمود الفقري لسوريا في ديمومة مشاريعها الكهربائية وخططها التنموية [38] .

فمياه نهر الفرات ذات أهمية قصوى لسوريا تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق.

فضلا إذا ما علمنا أن لدى سوريا مشكلات ذات صلة بموضوع المياه مثل تزايد السكان بمعدل ٨،٣% [39] ، إضافة إلى ما تضيفه مشكلة الجفاف التي تنخفض معها مستويات المياه الجوفية والآبار، ليتبين لنا مدى أهمية نهر الفرات لسوريا في ظل الأخطار التي تتعرض لها منذ تطبيق تركيا لخطتها في الاستغلال الأقصى لنهر الفرات من خلال مشروع الجاب [40] ، حيث اقامت سوريا على نهر الفرات مجموعة من المشاريع المائية الكبيرة، وقد بلغ عدد السدود التي تم إنشائها على النهر حوالي ١٣٥ سدا إضافة إلى العديد من الدراسات التي ينتظر تنفيذها لإقامة سدود جديدة [41].

**أولا: أهم الروافد المائية السورية على نهر الفرات:**

**١. نهر الخابور:** نهر الخابور رافد الفرات الأساسي فهو يجرى في سوريا لمسافة ٤٦٠ كم، ويصب بعدها في نهر الفرات، ينبع من ينابيع بلدة رأس العين السورية، وما يجاورها من الأراضي التركية، وتعد ينابيع بلدة رأس العين من أهم ينابيع العالم، حيث كان متوسط تصريفه السنوي يصل حوالي إلى ٤٠ م٣ / ثا، و٥،١ مليار م٣ سنويا، غير أن هذا التدفق انخفض إلى حوالي ٣م٣/ثا [42].

**٢. نهر الساجور:** ينبع من مدينة عنتاب التركية الحدودية مع سوريا، ويتجه جنوبا حيث يجري مسافة ٤٨كم داخل الأراضي السورية، ويصب بعدها في نهر الفرات، حيث يبلغ طوله حوالي ١٠٨ كم من منبعه في تركيا إلى مصبه في سوريا، ويبلغ متوسط تصريفه السنوي حوالي (١٠٠) مليون م٣/ثا.

**٣. نهر البليخ:** ينبع من بلدتي عين العروس وتل أبيض السوريتين، ويجري داخل سوريا لمسافة ١٠٥ كم، ويصب بعدها في الفرات، يبلغ متوسط تصريفه السنوي (١٥٠) مليون م٣ [43] .

كان نهر الفرات أول نهر فكرت الحكومة السورية باستثمار مياهه لتوليد الطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٤٧، وذلك لضخ مياه الشرب إلى مدينة حلب، فاتجهت نحو دولة ألمانيا للتمويل والمساعدة في إقامة سد ضخم على نهر الفرات.

ونتيجة لتعثر المفاوضات السورية – الألمانية من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٦ اتجهت الحكومة السورية إلى إقامة عدد من السدود والمشاريع المائية في حوض دمشق على نهري بردى والأعوج وكذلك في حوض العاصي على نهر العاصي، وفي عام ١٩٦٦ وقعت سوريا اتفاقا مع الاتحاد السوفياتي لإقامة سد على نهر الفرات، وفي ٦ آذار من العام ١٩٦٨ وضع حجر الإساس لهذا السد وتم بدء العمل فيه رسمياً، وقد تم اختيار موقع بلدة الطبقة السورية

لإقامة السد على نهر الفرات من ضمن ثلاثة مواقع هي :( الطبقة، يوسف باشا، الحصرة)، مع إمكان استخدام موقع يوسف باشا في المستقبل لتوليد طاقة كهربائية إضافية، وقد تم الانتهاء من هذا السد عام ١٩٧٦ بدعم مالي وتكنولوجي سوفياتي، ويعتبر سد الطبقة (الثورة) على الفرات ومشاريع الري في حوض الفرات وسد البعث و٦ تشرين على الفرات أيضا، والسدود والمشاريع المائية على الخابور رافد الفرات الأساس.

**ثانيا: أهم المشاريع المائية السورية على نهر الفرات.**

**١. سد الطبقة . الثورة ١٩٧٤:** سدة الطبقة يعتبر أكبر المشروعات التخزينية السورية على نهر الفرات يبلغ ارتفاعه ٥٩ مترا، وسعته التخزينية ١٤ ٣ مليار م٣ من المياه في بحيرة الأسد، طوله ٤٥٠٠ مترا وعرضه ٦٠ مترا وينتج طاقة كهربائية تقدر بـ ٢،٥ مليار كيلوواط تمثل ٤٥% من احتياجات سوريا للكهرباء، تكلف السد نحو مليار دولار ويهدف إلى إرواء مساحات واسعة ٦٨٠ ألف هكتار واستصلاح أراضي تصل إلى ٦٤٠ ألف هكتار، وهناك مجموعة مشاريع أخرى لمشروع سد الطبقة منها ما تم تنفيذه مثل مشروع قناة البليج الرئيسية الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٥، وقنوات الري ومحطات الضخ بمشروع بير الهشم في منطقة حوض البليج وشبكات الري في مشروع الفرات الأوسط الذى تم استصلاح أراضيه سنة ١٩٨٤، ومنها ما هو تحت التنفيذ أو محل الدراسة ومنها مشروع ري مسكنة إلى الشرق من حلب [44].

ومن المثير في سد الطبقة المسمى في سوريا بسد الفرات أن الإدارة غير الموفقة لهذا المرفق العام قد أسفرت عن فشل عام في تحقيق أهدافه، فقد كان السد زاخرا بالآمال الكبيرة في تحسين أحوال الزراعة وتوليد الكهرباء وايصال مياه الشرب إلى المحافظات النائية خصوصا حلب واللاذقية ودير الزور والحسكة التي و كانت تشكو جميعا من العطش، وفي البداية بدا للجميع أن المشروع العملاق سيحقق كل الطموحات، ولكن الآمال تبخرت بسرعة في بداية التسعينيات بل وقبل ذلك التاريخ وبالتحديد بعدما بدأ منسوب المياه في كل من النهر والبحيرة (بحيرة الأسد) خلف السد في الهبوط وتقلص إنتاج الكهرباء وشحت المياه للزراعة والشرب [45].

**٢. سد البعث :** لقد بدأ العمل فيه عام ١٩٨١م، يقع هذا السد على بعد ٧٦ كم من سد الطبقة وهو من الإسمنت المسلح، والهدف منه تنظيم جريان المياه التي تعبر سد الطبقة، وتقليل تذبذب منسوب المياه في النهر إلى نصف متر، والاستفادة من مياه

خزان السد في توليد الكهرباء والتي تقدر بنحو ٣٧٥ مليون كيلوواط/ ساعة سنوياً .

**٣. سد تشرين :** يبعد سد تشرين عن حلب ١٢٥ كم، وهو سد ترابي طول جسمه ١٥٠٠م وعرضه عند القاعدة ٢٩٠م ٢ وبالأعلى ٢٠م وارتفاعه ٤٠م، ومساحة بحيرته التخزينية ١٦٦ كم ٣ وسعة تخزينها حوالي ٢ مليار م٣، وهدفه الأساسي توليد الكهرباء بطاقة ٦٣٠ ميجاواط/ ساعة سنويا .

**٤. سد الحسكة:** أنشأت سوريا سدين صغيرين على أحد روافد نهر الخابور هما سد الحسكة الشرقي وسد الحسكة الغربي، وهما سدان ترابيان سعتها التخزينية ٢٣٠ مليون م٣ والهدف من إنشائها إرواء بعض المساحات الزراعية في المنطقة تصل إلى ١٥٠ ألف هكتار .

**الفرع الثالث**

**مدى تأثر العراق دولة المصب في أزمة المياه**

من المعروف أن منابع نهري دجلة والفرات تقع في الأراضي التركية، ثم يستمر المجرى في دولتين عربيتين وهما سوريا والعراق، ويلتقي نهري دجلة والفرات في منطقة القرنة في محافظة البصرة عند كرمة علي بالعراق ويصبان معا في مجراهما المشترك مع نهر (الكارون [46]) الذي تغذيه منابع إيرانية وعراقية، ويكون ملتقى الأنهر الثلاثة معا في شط العرب بسعة ( ٤٣،٨) مليون متر مكعب لتصب جميعا في الخليج العربي.

أهم المشروعات المائية العراقية على نهر الفرات ودجلة:

أولا: المشروعات المائية العراقية على نهر الفرات:

**١. سد وبحيرة حديثة:** قرب مدينة حديثة بحوالي (٧) كيلو، وتقدر سعتها التخزينية حوالي (٨) مليار م٣,

**٢. سد وبحيرة الحبانية:** تقع جنوب مدينة الرمادي، تقدر سعتها التخزينية بحوالي (٣،٣) مليا م٣، يتم التحكم بهذا المشروع التخزيني من خلال سد الرمادي وناظم الورور وناظم الذبان، لغرض اعادة المياه من البحيرة إلى نهر الفرات، فضلا عن اتصالها ببحيرة الرزازة عن طريق جدول تخلية المجرة.

**٣. سدة الرمادي:** تقع على نهر الفرات في الرمادي.

**٤. سدة الهندية:** تقع على نهر الفرات في كربلاء.

**٥. سد الكوفة:** يقع على نهر الفرات في النجف.

**ثانيا: المشروعات المائية العراقية على نهر دجلة:**

**١. سد وخزان الثرثار:** يقع إلى الشمال الغربي من مدينة بغداد، ويبعد هذا المنخفض

من أكبر مشاريع السيطرة والخزن للمياه على نهر دجلة، حيث يضم بحيرة واسعة يقدر طولها حوالي (١٢٠) كم وعرضها (٤٠) كم وسعتها التخزينية تقدر بحوالي (٨٥) مليارم٣، وعن طريق سدة سامراء يتم تحويل المياه من نهر دجلة الى منخفض الثرثار.

**٢. سد وبحيرة الموصل:** تقع البحيرة على مسافة (٦٠) كم شمال مدينة الموصل على نهر دجلة، وتقدر سعة خزنها حوالي (١١) مليار م٣.

**٣. سد وبحيرة دوكان:** تقع البحيرة على رافد الزاب الصغير وتبلغ سعتها التخزينية (٨،٦) مليار م,٣

**٤. سد وبحيرة دربندخان:** تقع البحيرة على رافد ديالى إلى الجنوب من مدينة السليمانية، وتبلغ سعتها التخزينية حوالي (٢٥،٣) مليار متر مكعب.

**٥. سد وبحيرة حمرين:** تقع البحيرة على رافد ديالى شمال شرق بغداد، وبسعة تخزينية تقدر حوالي (٩٥،٣) مليار م,٣

**٦. سد وبحيرة العظيم:** تقع البحيرة على رافد العظيم، سعتها التخزينية للمياه محدودة، تقدر حوالي (٥،١) مليار م,٣

**٧. سدة ديالى:** أقيمت السدة على رافد ديالى ضمن محافظة ديالى.

**٨. سدة سامراء:** أقيمت السدة على نهر دجلة ضمن محافظة صلاح الدين.

**٩. سدة دبس:** أقيمت السدة على رافد الزاب الصغير في محافظة كركوك.

**١٠. سدة الكوت:** أقيمت السدة على نهر دجلة في محافظة واسط.

**١١. سدة العمارة:** أقيمت السدة على نهر دجلة في محافظة ميسان.

ومن خلال ذلك يتضح تطابق دور العراق في إدارته لأزمة المياه مع دور سوريا في إدارة تلك الأزمة، حيث تقوم تركيا دولة منع نهري دجلة والفرات باستخدام المياه كورقة ضغط على الحكومة العراقية والسورية بين الحين والآخر، غير إن العراق يكون أكثر عرضتا لأزمة المياه عندما تقل أو تقطع كميات المياه المتدفقة في الروافد والأنهر العراقية، لذلك تشهد أزمة مياه في نهري دجلة والفرات توترات متصاعدة بين كل من تركيا من جهة، والعراق وسوريا من جهة أخرى ومنذ زمن بعيد، على الرغم من تشكيل لجنة من الدول الثلاث لحل المشاكل المعلقة حول اقتسام مياه النهرين.

الفرع الرابع

**دور المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية في حماية مصادر المياه**

**أولا المعاهدات الدولية:**

تعد المعاهدات الدولية من أهم المصادر الرسمية الاحتياطية للقانون الدولي العام، وهي تعتبر بمثابة التشريع في النظام الداخلي، وتمتاز المعاهدات الدولية بالدقة والوضوح وسهولة الرجوع إليها في استنباط الأحكام التي ذات صلة بالموضع لجودة الدقة في صياغتها.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧ الاتفاقية الوحيدة التي تغطي المياه العذبة وتطبق بشكل عالمي حيث إنها توفر اطارا للمبادئ والقواعد التي يمكن أن تطبق لتلائم السمات المميزة للمجاري المائية الدولية التي تستخدم في الأغراض غير الملاحية، وهذه الاتفاقية تلزم وفقا للمادة (٧) منها أي دولة من دول المجرى المائي الدولي بعدم التسبب في الضرر ذي شأن على بقية دول المجرى المائي، وان تتخذ هذه الدولة ما يلزم من الإجراءات من أجل إزالة أو تخفيف الاضرار أو تعويض الدولة المتضررة [٤٧]، وكما بينت اتفاقية هلسنكي لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لسنة ١٩٩٢ وهي أحدى لجنان الأمم المتحدة الاقليمية التي تضم ضمن نطاقها الجغرافي كلا من قارة أوربا وامريكا الشمالية إضافة إلى دول وسط أسيا، والتي تهدف إلى حماية المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية من التلوث، من خلال التعاون الجماعي المشترك بين الدول المتشاطئة عن طريق إبرام وتنفيذ اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف حول الاستخدام الأمثل والعادل لمياه المجرى المائي العابر للحدود.

**ثانيا: التشريعات الوطنية:**

من خلال دراسة التشريعات العراقية المتعلقة بحماية المياه، تبينا لنا عدم وجود قانون وطني شامل لحماية المياه، ومع ذلك فان هناك عدد من القوانين شرعت تتضمن بنودا ذات صلة بالمياه واستخدامها، ومنها قانون الري العراقي رقم (٦) لسنة ١٩٦٢(الملغي)، حيث جاءت فيه من ضمن الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون على اساس جعل الدولة مسؤولة عن أعمال الري العامة والأفراد مسؤولين عن أعمال الري الخاصة بهم، إلا أن للدولة حق الأشراف عليهم بحيث يؤمن لدائرة الري حماية الماء من التبديد أو استعماله استعمالا مضرا بالأرض أو غير الوجه المقرر له وحماية أعمال الري العامة والخاصة من الضرر، فيما جاء قانون الري العراقي رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٨ (النافذ)، لينضم داخليا مسألة الحفاظ على أعمال الموارد المائية ومنع الأضرار التي تقع عليها ومنع التجاوز على الحصص المائية ومواءمة الغرامات على مرتكبي المخالفات التجاوزات، في حين جاء ضمن بنود المادة (٢) من قانون وزارة الموارد المائية العراقية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٨ حول التخطيط

لاستثمار واستغلال الموارد المائية السطحية والجوفية على المستوى المحلي ورعاية حقوق العراق في المياه الدولية المشتركة وإدامة الاتصالات وتبدل المعلومات مع دول الجوار والدول المتشاطئة على أحوض الأنهر وبما يضمن الوصول إلى اتفاقيات عادلة لتقسيم كمية المياه الداخلة إلى العراق.

كما صدر قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ الذي بينت فيه المادة (١) منه "يهدف القانون الى حماية وتحسين البيئة من خلال ازالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال".

أما فيما يخص الحماية الجناية للمياه في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، لم يورد المشرع فيه موادا أو نصوصا خاصة لحماية المياه بصورة مباشرة، وكل ما ورد فيه فهي حماية غير مباشرة للمياه لجريمة تلوث المياه الراكدة في المادة (١/٣٥١) منه والتي نصت (يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من عرض عمدا حياة الناس أو سلامتهم للخطر بوضعه مواد أو جراثيم أو أي شيء آخر من شأنها أن يتسبب عنها الموت أو ضرر جسيم بالصحة العامة في بئر أو خزان مياه أو مستودع عام أو أي شيء آخر معد لاستعمال الجمهور، وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن ذلك موت إنسان)، وجريمة تلوث المياه الجارية في المادة (٤٩٦/ثانيا) منه والتي نصت (يعاقب بالحبس .....، من ألقى في نهر أو ترعة أو مبزل أو أي مجرى من مجاري المياه، جثث حيوان أو مواد قذرة أو ضارة بالصحة أو تركها مكشوفة دون أن يتخذ الإجراءات الوقائية لطمرها أو حرقها).

وفي سوريا أصدر المشرع قانون المياه رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٥ وحدد العقوبات في المادة (٣٥) منه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في قانون العقوبات السوري أو أي قانون آخر، فمثلا، إن عقوبات تلوث مصادر المياه نصت على عقوبة جنائية بالحبس بمدة لا تقل عن ٣ سنوات ([٤٨]).

ويتضح من كل ذلك إن اشكالية تقاسم المياه المشتركة بين الدول النهرية المتشاطئة تنبع من إن تركيا ترفض اعتبار نهرى دجلة والفرات نهرين دوليين وفقا لمفهوم الأنهار العابرة للحدود، وتكون بذلك تخالف تقرير لجنة القانون الدولي الذي صدر في عام ١٩٩٣ (ILC) التابعة للأمم المتحدة، الذي أكد بأنه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهوم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود، وعلى هذا الأساس أمتنع البنك الدولي عن تمويل

مشاريع تركيا ما عدا سد كيبان إذ ساهم فيه البنك قبل سنين لأغراض الطاقة الكهربائية.

أما فيما يخص تفسير مادة القانون المتعلقة بالاستخدام العادل والمنصف للمجاري المائية بين الدول، فأن تركيا تطالب بأن يتم مسح شامل للموارد المائية في كل دولة، ودراسة أنواع التربة من حيث امكانية زراعتها أم من عدمها، وطبعا هذه المبادئ التي اعتمدتها تركيا تعد مخالفة صريحة للمبادئ التي أقرتها قواعد هلسنكي لاستخدام المياه والأنهار الدولية لعام ١٩٦٦التي صدرت عن المؤتمر (٥٢) للجنة القانون الدولي، حيث جاء في المادة (٥،٦) والتي أقرت من قبل الأمم المتحدة لحل الاشكالات بين الدول، يجب اعتماد معيار الطوبوغرافيا، أي مساحة الحوض المائي في الدول المتشاطئة ومعيار الهيدرولوجيا، وهي كمية الموارد المائية المغذية للحوض [٤٩]، كما ان تركيا تصر على اعتبار النهرين دجلة والفرات حوض واحد، وهي بذلك تخالف طبيعة تكوين النهرين دجلة والفرات وكلا له حوض منفصل عن الآخر، لذلك لا يحق لتركيا منفردتا الاستحواذ على مياه النهرين الدوليين أو اقامة منشئات هيدروليكية دون التشاور مع الأطراف ذات العلاقة.

حيث إن تركيا تعمل على توظيف قضية المياه سياسيا واقتصاديا لإعطائها دورا مركزيا في الخارطة الجديدة للشرق الأوسط، فضلا عن استغلال مياه النهرين باعتبارهما يشكلان ثروة باطنية كالبترول، وهذا بلاشك يشكل خطورة كبيرة يهدد الأمن القومي لكل من العراق وسوريا وللأمن الاقتصادي ومشاريع التنمية والحياة الزراعية والاجتماعية في المناطق التي يقطنها السكان، ناهيك عن الخطر الزلزالي حيث تعتبر تركيا من أكثر الدول تعرضا للزلزال في العالم، خصوصا ان السدود التركية الأناضولية تقع في مناطق نشاط زلزالي مخيف، فضلا عن ذلك فان إنشاء عدد كبير من البحيرات الاصطناعية خلف السدود ستولد نشاطا زلزاليا إضافيا بسبب تحميل القشرة الأرضية بما هو فوق طاقتها التحميلة، وهذا ما يتسبب تصدعات في فوالق المنطقة وبخاصة فالق الأناضول الذي يمر بالمنطقة باتجاه شرق غرب مع العديد من الفوالق الثانوية فيها، وهذا مما يسبب في حدوث زلازل قوية ذات تأثير إقليمي والكارثة الأكبر في حال انهيار سد أو أكثر من السدود العملاقة نتيجة لذلك أو لعمل تخريبي بسبب الحروب الداخلية القومية في تركيا بين الدولة والمسلحين الأكراد أو حربا خارجية، فإنه سيؤدي إلى دمار شامل لغرب العراق ولشرق سوريا، وقد يصل الجدار المائي الطوفاني كما يسميه الخبراء الى الخليج العربي جارفا معه قرى ومدنا كاملة، حيث أن سد أتاتورك لوحده يخزن قرابة ٥٠ مليار م٣ من المياه، والذي

يعادل حوالي الإيرادات المائية لنهر لدجلة والفرات لمدة عام كامل.

ومن جانب آخر لعبة اسرائيلي دورا مهما في زيادة أزمة المياه [٥٠]، حيث قدمت دعما ماليا وسياسيا لمشروع الجاب التركي إلى جانب الدعم الأمريكي وكندا وفرنسا ودول أوربية أخرى، فضلا عن ما قدمته من دعم مالي لمشروع سد أتاتورك، علما إن تصميم مشروع الجاب كان يدار بشركات اسرائيلية، وكان الهدف من ذلك لحصول على المياه لتلبية احتياجات المستوطنات اليهودية، إضافة إلى التحكم بهذه المياه والضغط على سوريا والعراق، وهذا مما يؤدي إلى انخفاض مناسيب الواصلة إلى سوريا والذي بالتالي سينعكس تأثيره السلبي على العراق ، مما يسبب أزمة في شحة المياه إلى نقص في سد تلبية احتياجات السكان وإلى تدمير الأراضي الزراعية ومن ثم تصحرها، وكما سيؤدي إلى انخفاض توليد الطاقة الكهربائية، كما سيؤدي انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات إلى نفاذ مياه الخليج المالحة إلى شط العرب، وكانت أولى بوادر التعاون التركي الاسرائيلي عام ١٩٨٦ بسبب خط انابيب السلام إلى الكيان الصهيوني ومنطقة الخليج الذي أوقفته سوريا.

فضلا عن ما أدت إليه الخطط الإيرانية الهادفة إلى الاستغلال الأكبر للمياه من تعرض مناطق واسعة داخل العراق للضرر، حيث قامت إيران ببناء العديد من السدود وخزانات المياه الضخمة على مجرى المياه التي تنبع من أراضيها والتي تتدفق باتجاه الأنهر العراقية كنهر الوند وهو النهر الوحيد المار عبر مدينة خانقين في محافظة ديالى ومنبع أب سيروان الذي يغذي رافد ديالى، ونهر الزاب الصغير في مدينة السليمانية، مما تسبب بقطع المياه عن مناطق عراقية عديدة، وانخفاض منسوب المياه بشكل كبير، لاسيما في مناطق إقليم كردستان العراق، بسبب إن إيران عملت على تغير مجرى مياه الأنهر المغذية لنهر دجلة إلى أنهر وخزانات جديدة داخل أراضيها، ضمن خطة لقطع المياه المتدفقة إلى الأراضي العراقية.

وهذا مما تتسبب من استمرار أزمة المياه في مناطق شمال العراق إلى اجبار حكومة إقليم كردستان العراق على إنشاء سدود على نهر دجلة لسد احتياجاتها من المياه، والذي ينكس أثره المباشر على محافظات الوسط والجنوب فتكون المتضرر الأكبر من قطع إيران المياه عن نهر الزاب الصغير، والذي يعد مصدرا مهما لمياه الشرب لعدد من سكان مناطق سليمانية وكركوك.

**الخاتمة**

توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات يمكن إيجازها على النحو التالي:

**أولا: الاستنتاجات:**

١. إن من أسباب أزمة المياه وشحة الموارد المائية في العراق هي حصيلة تزامن عدة عوامل منها التغيرات في الظروف المناخية وازدياد نسبة السكان وعدم وجود سياسة مائية وطنية واضحة المعالم ومبنية على رؤية مستقبلية إضافة إلى عدم مراعات أخلاقيات المياه من الأفراد، ومنها عوامل جيوسياسية فضلا عن غياب القوانين الرادعة وطنيا ودوليا.

٢. تعد المساحة التي يشغلها حوضي نهر دجلة والفرات المساحة الأكبر في الأراضي العراقية مقارنتا مع نسبة الدول المنبع والمجرى (تركيا. سوريا. ايران)، إلا إن العراق هو الأقل استثمارا لموارده المائية، فضلا عن ما يهدره من مياه عذبة تذهب في الخليج العربي.

٣. تسعى تركيا من فرض فلسفة اقتصادية مائية من خلال نظرية العرض والطلب واخضاعها لآليات السوق حيث إنها تبغي من وراء ذلك لفرض هيمتها مستفيدة في ذلك من عدم قدرة القانون الدولي على تنظيم العلاقة بين الدول المتصارعة، ومن عدم وجود آلية ملزمة في توزيع الحصص المائية بين الأطراف، الأمر الذي جعل السياسة التركية تؤزم الوضع مع العراق بسبب تصرفها بمياه غيرها دون تشاور مع الشركاء.

**ثانيا: المقترحات:**

١. إنشاء بحيرات اصطناعية وخزانات أرضية لاستثمار مياه نهر دجلة والفرات التي تصب في الخليج العربي واستيعاب مياه الفيضانات في موسم الوفرة المالية.

٢. تكثيف الجهود العربية وخاصة بين العراق وسوريا للضغط على تركيا من خلال التعاون الوثيق بينهما في دراسة نوع وحج التبادل التجاري مع تركيا.

٣. على العراق أن يتمسك بحصصه المائية في الأنهر الدولية المشتركة وفقا للنصوص أحكام معاهدة الأمم المتحدة في المادة (٨) واجبت التعاون، من خلال رفع شكوى دولية موحدة أو منفردة من العراق وسوريا ضد تركيا بإلزمها بعقد اتفاقية عادلة ومنصفة لتقاسم حصة المياه في نهري دجلة والفرات على أن تصاغ أحكام هذه الاتفاقية بما ينسجم وقواعد القانون الدولي ومبادئ وقواعد اتفاقية نيويورك لعام ١٩٧٧بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في أغراض غير الملاحية بخاصة وبما يتفق ومبادئ حسن الجوار وحسن النية والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب وفكرة المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي، وأن تتحمل مسؤولية أي كارثة قد تحدث جراء غلقها لبوابات عبور المياه المشتركة بينها وبين العراق وسوريا.

**الهوامش:**

(١) د. رضا عبد الحليم عبد المجيد عبد الباري، النظام القانوني للمياه الجوفية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥.

(٢) فراس زهير جعفر الحسيني، الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،٢٠٠٩ ص ٢٨.

(٣) محمد صالح العجيلي، متغير المياه، في العلاقات العربية التركية، مجلة افاق عربية، العدد ٩. ١٠، بغداد، ١٩٩٩، ص ٤٩.

(٤) دعاء زكريا، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي . تحديات مستقبلية، الدار الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٩ ص ٢٧ – ٢٨.

(٥) نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الاسرائيلي، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩٣، ص ١٩١. ١٩٤.

(٦) داليا اسماعيل محمد علي، المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٤.

(٧) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٩٩.

(٨) ينظر: موقع جريدة الأهرام على الانترنيت:
htt://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/1/read27.htm

(٩) داليا اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(١٠) داليا اسماعيل، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١١) فتحي علي حسين، الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٣٨.

(١٢) ينظر: موقع وزارة الخارجية التركية ٢٠٠٣:
https://www.mfa.gov.te/default.armfa.

(١٣) ينظر: موقع وزارة الخارجية التركية ٢٠٠٣:
https://www.mfa.gov.te/default.armfa.

(١٤) محمد أبو العلا محمد، مشكلات المياه في الشرق الأوسط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٠٦.

(15)Lesieur,Jean,"Enturqui,cebarrge qui commande tout,Lexpress, Aout,1997,p.17.

(١٦) ينظر: منظمة التخطيط الحكومية التركية ٢٠٠٣:
www.Ubdp.Org

(١٧) منذر خدام: الأمن المائي ـ الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٠.

(١٨) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة، أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

(١٩) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٧.

(٢٠) حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٠.

(٢١) وزارة الخارجية التركية، ٢٠٠٣.

(٢٢) سامر مخيمر، خالد حجازي، مصدر سابق، ص ١٩١ .

(٢٣) محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية . التصورات . المحاذير . أشكال المواجهة"، المستقبل العربي، العدد ١٧٩،١٩٩٤، ص٩١ .

(٢٤) محمود عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢٥) مجدي صبحى، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، الكراسات الاستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢٦) ينظر: www.mfa.gov.tr

(27)Beschorener ,Natasha,Lerote Leau dans la Politique Regionale la Turqui in Maghreb Machrck, Paris, 1999,P. 50 .

(٢٨) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ش.م.ل، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٦.

(٢٩) وليد رضوان، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٠) محمود أبو زيد، مصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣١) محمود أبو زيد ، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣٢) عبد الله عرعر، بحث قدم الى الندوة البرلمانية العربية الخامسة، المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي، التي عقدت في دمشق، ١٧. ١٩٩٧/٢/١٨، ص ٢١. ٥٤.

(٣٣) جان خوري، وعبد الله الدروبي، الموارد المائية في الوطن العربي، وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصدر الهيدروجيولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، أكساد، روستاس، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٤٠.

(٣٤) جان خوري، المصدر نفسة، ص ٢٦.

(٣٥) نبيل فارس، المصدر السابق، ص ١٨٥. ١٨٦.

(٣٦) رمزي سلامة ، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣٧) تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، واشطن دي سي، ١٩٩٢، ص ٣٠٨.

(٣٨) تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٣٩) داليا اسماعيل محمد، المصدر السابق، ص ١٢٨.١٢٩.

(٤٠) محمود أبو زيد، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٤١) نبيل سلمان، حرب المياه من الفرات الى النيل، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٩. ٥١.

(٤٢) وليد ضهد، المصدر السابق، ص ٧٠.

(٤٣) وليد ضهد، المصدر نفسه، ص١٦.

(٣٤) نضال أحمد بدر بدر، الأبعاد الجيو سياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ٩٣.

(٤٥) نضال أحمد بدر بدر، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٤٦) نهر الكرون، يعد من الأنهر التاريخية القديمة يقع في الأحواز في ايران ينبع من زردكوه والتي تعني الجبل الأخضر ضمن سلسلة جبال زاكروس يجري بكامله من الأراضي الايرانية، ثم يصب في شط العرب ومنه الى الخليج العربي، يبلغ طوله حوالي ٩٥٠ كسلو متر. .

(٤٧) ينظر: المادة (٧) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧.

(٤٨) ينظر: المادة (٣٥) من قانون المياه السوري رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٥.

(٤٩) ينظر: المادة (٥و٦) من مؤتمر هلسنكي العالمي في عام ١٩٦٦.

(٥٠) فقد اتاحة حرب ١٩٦٧ لإسرائيل بالسيطرة على معظم مصادر المياه بعد سيطرتها على الضفة الغربية في فلسطين وعلى هضبة الجولان السورية التي تقع فيها منابع نهر بانياس أحد روافد نهر الأردن.